مصلحة الإحصاء والتعداد

Bureau of Statistics and Census

الأمن الغذائي الليبي وسياسة دعم السلع الغذائية

Libyan Food Security and Policy of Subsidies on Food Commodities

مقدمة

يسر مصلحة الاحصاء والتعداد بالتعاون مع برنامج الاغذية العالمي للأمم المتحدة أن تنشر هذا التقرير عن الأمن الغذائي الليبي للنظر في سياسة رفع الدعم عن السلع الغذائية لسنة 2014م، هذا التقرير يحمل في طياته أهمية بالغة فهو يوضح مدى أثر رفع الدعم عن السلع الغذائية والاستعاضة عنها بالدعم النقدي، من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لمواجهة التحديات والمتغيرات العالمية.

ان الهدف الاساسي من اعداد هذا التقرير هو دراسة الاثار الجانبية من عملية رفع الدعم والاستعاضة عنها بالدعم النقدي ومعرفة مدى تأثير عملية الدعم على الامن الغذائي، ويضمن هذا التقرير عدد من السيناريوهات لعرض الاثار المحتملة نتيجة لرفع الدعم عن السلع وانعكاساته على الامن الغذائي.

ويشتمل هذا التقرير على اثر الخصائص الديموغرافية على الامن الغذائي وكذلك معدل استهلاك الطاقة الغذائية في ليبيا ومن ثم وضع مقترحات رفع الدعم وأثرها على نسبة الحرمان الغذائي.

وحرصا منا على ان يكون هذا التقرير علميا وموضوعيا فقد تم تكليف برنامج الاغذية العالمي للأمم المتحدة بالإشراف على هذا التقرير ومراجعته.

واخيرا نتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في اعداد هذا التقرير وعلى الاخص فريق العمل من ادارة الاحصاءات الاقتصادية بمصلحة الاحصاء والتعداد بطرابلس والدكتور يوسف محمد القماطي مدير فرع مصلحة الاحصاء والتعداد ببنغازي والسيد طارق ابوالحاج والفريق المصاحب له من منظمة الغذاء العالمي

ونرجو ان نكون قد وفقنا في اعداده وان يحقق ما سعينا اليه وليكون مفيدا للباحثين والدارسين ومعينا لمتخذي القرارات.

والله ولي التوفيق

تمهيد

تعد سياسة دعم السلع الغذائية من السياسات الداعمة للأمن الغذائي والتي انتهجتها الدولة الليبية لعدة عقود بهدف مساعدة ذوي الدخل المحدود وتأمين السلع الاساسية والضرورية للمواطن بأسعار مناسبة ، الا ان هذه السياسة وما ترتب عليها من آثار سلبية تمثلت في ارتفاع نسبة التسرب لغير المستهدفين بالدعم والتي قدرت بحوالي 40% حسب العديد من الدراسات، كذلك ارتفاع تكلفة الدعم والتشوه في الاسعار والتهريب وغيرها من المشاكل ، لذلك اصبح من المناسب استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي ونظراً لأهمية وتأثير هذا الاستبدال على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لاتصالها الوثيقبمستويات المعيشة لكل فئات المجتمع وخاصةً الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع الليبي، أصبح من الضروري قياس مدى أثر رفع الدعم عن السلع الغذائية والاستعاضة عنها بالتحويلات النقدية. ولمعرفة أثر التغير نتيجة الاستعاضة، تم بناء نماذج (السيناريوهات) باستخدام عملية المحاكاة (Simulation) بناءً على بيانات المسح الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2008) كسنة أساس، ويمكن النظر إلي المحاكاة على أنها أسلوب بناء النماذج لتحديد آثار التغيير؛ حيث إن أسلوب المحاكاة يقع بين التجارب المعملية والتجارب الميدانية لأن البيئة مصطنعة ولكنها قريبة الشبه من البيئة الحقيقية.

وفي هذا السياق يأتي المشروع البحثي الذي أجرته مصلحة الإحصاء والتعداد بالتعاون مع برنامج الاغذية العالمي للأمم المتحدة باستخدام عينة المسح الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة (2008)م، المعد وفق منهجية علمية منضبطة، وذلك لوضع المعايير الأساسية اللازمة التي تستخدم في عملية المحاكاة لرفع الدعم عن السلع الغذائية، بحيث يتمكن متخذ القرار من التعرف على نسبة الحرمان الغذائي المتوقعة.

وتتضمن هذه الدراسة عرض أثر الخصائص الديموغرافية في الوضع الحالي عن الأمن الغذائي الليبي، وكذلك عرض معدل استهلاك الطاقة الغذائية في ليبيا ومقترحات لسيناريوهات رفع الدعم الغذائي وأثارها على نسبة الحرمان الغذائي، وأخيرا بعض الاستنتاجات والتوصيات لهذا التقرير.

البيانات المعتمدة

تم الاعتماد على بيانات المسح الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2008م)* كسنة أساس لغرض وضع بعض المعايير الاساسية لبعض النسب ومعدلات الانفاق المختلفة التي تستخدم في عملية المحاكاة.

* تأخير سنة الاساس (2008) لا تقدح في النتائج المهمة التي تم التوصل اليها وصلاحيتها للوقت الراهن، اذ يمكن لمتخذ القرار الاستناد اليها بشكل مطمئن إلى حد كبير في اصلاح منظومة الدعم الغذائي في ليبيا.

وقد تم تجميع البيانات بأسلوب العينة العشوائية الطبقية النسبية العنقودية ذات المرحلتين والذي يضمن التمثيل الديموغرافي والجغرافي، حيث قسمت أسر المجتمع الي دوائر تعدادية وكل دائرة تتكون من حوالي 100 أسرة كوحدات معاينة أولية لضمان تجانس الأسر داخل النطاق الجغرافي. وهو متوافق مع الإطار العام للسكان لسنة (2006م)، ووفق هذا التعداد قسمت ليبيا إلي (22) منطقة.

في المرحلة الأولي من عملية السحب تم اختيار عدد من العناقيد في كل منطقة بعد تحديد حجم العينة وتوزيعها على المناطق حسب حجم السكان بالمنطقة كما هو مبين في جدول (1)، أما في المرحلة الثانية فقد تم سحب 20 أسرة في شكل عنقود من كل دائرة تعدادية وقعت في العينة.

تم تحديد حجم العينة بناءً على معطيات مسح الإنفاق السابق (2003م) ، وبذلك فقد بلغ حجم العينة المطلوبة (20417) أسرة. تم تجميع حوالي (19660)اسرة استوفيت بياناتها كاملة، حيث بلغ عدد الأسر الحضرية (17497) أسرة، والأسر الريفية (2163) أسرة، وبذلك فإن نسبة الاستجابة بلغت حوالي (96.3%)، ووزعت العينة بعد تحديد حجمها على المناطق بشكل تناسبي مع حجم المنطقة، وقد غطت الدراسة 7 مناطق هي الجبل الأخضر، بنغازي، سرت، طرابلس، الزاوية، الجبل الغربي وسبها، وهي موضحة في الجدول التالي.

جدول (1) توزيع عدد الأسر الكلية وعدد الأسر المختارة ونسبة تمثيلها حسب المناطق

المنطقة	عدد الأسر بالمجتمع	عدد الأسر بالعينة	نسبة التمثيل
الجبل الأخضر	28557	1252	**%6**
بنغازي	106428	4668	**%24**
سرت	17444	765	**%4**
طرابلس	177385	7780	**%40**
الزاوية	49324	2163	**%11**
الجبل الغربي	49355	2165	**%11**
سبها	19777	867	**%4**
المجموع	448270	19660	**%100**

أولا: الحرمان الغذائي في ليبيا

تعرَّف نسبة الحرمان الغذائي بنسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الادنى من احتياجات الطاقة الغذائية (أو السعرات الحرارية) والتي يشار إليها على أنها نسبة الأشخاص بين السكان الذين يعانون من

الجوع أو الحرمان من الطعام. وتتفاوت هذه النسبة حسب مستوى الدخل، والمنطقة والبيئة السكنية، فضلا عن خصائص وتركيبة الأسرة ورب الأسرة.

وترتكز منهجية تقدير نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية (مقياس الحرمان من الأغذية) على أساس المعايير الثلاثة التالية:

- متوسط السعرات الحرارية المُستهلكة في اليوم.
- مستوى اللامساواة في استهلاك الغذاء.
- الحد الأدنى من الطاقة الغذائية المطلوبة للشخص العادي معبراً عنه بسعرة حرارية/شخص/اليوم.

وتبين الاشكال والنسب المئوية التالية نسب الحرمان الغذائي على مستوى الدخل والمناطق والبيئة السكنية وخصائص الأسرة ورب الأسرة.

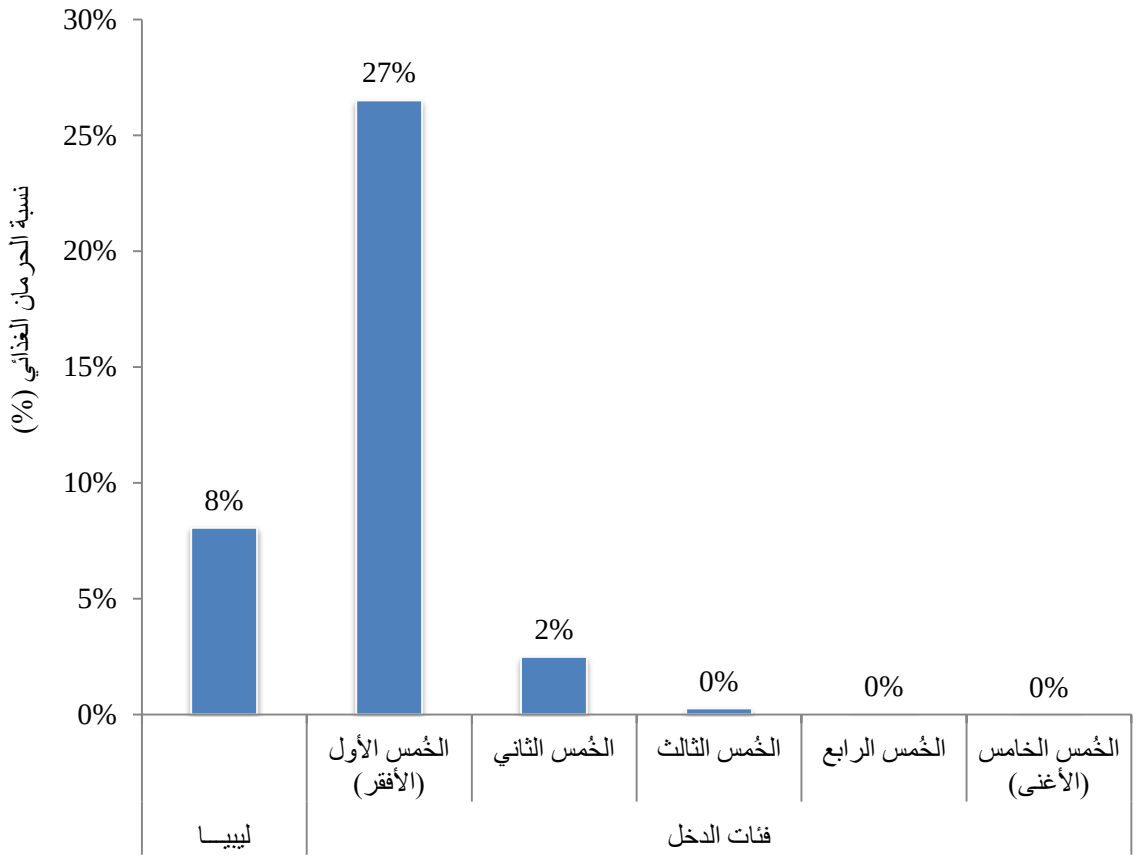

شكل (1) نسبة الحرمان الغذائي وفقا لمستويات الدخول

يتضح من الشكل (1) نسبة الحرمان الغذائي وفقا لمستوى الدخل، حيث كانت نسبة الحرمان الغذائي على المستوى الوطني تمثل (8%)، وهي نسبة منخفضة وفق التصنيفات العالمية. و تقع غالبية من يعانون

من الحرمان الغذائي في المجتمع الليبي ضمن فئة الخمس الافقر دخلاً حيث 27% من هذه الفئة هم محرومون غذائياً وتشكل هذه النسبة أكثر من ثلاثة اضعاف نسبة الحرمان على المستوى الوطني. ومن الملاحظ أيضاً أن نسبة الحرمان الغذائي تقل نسبيا وتكاد تنعدم كلما اتجهنا نحو الخُمس الخامس(الأغنى).

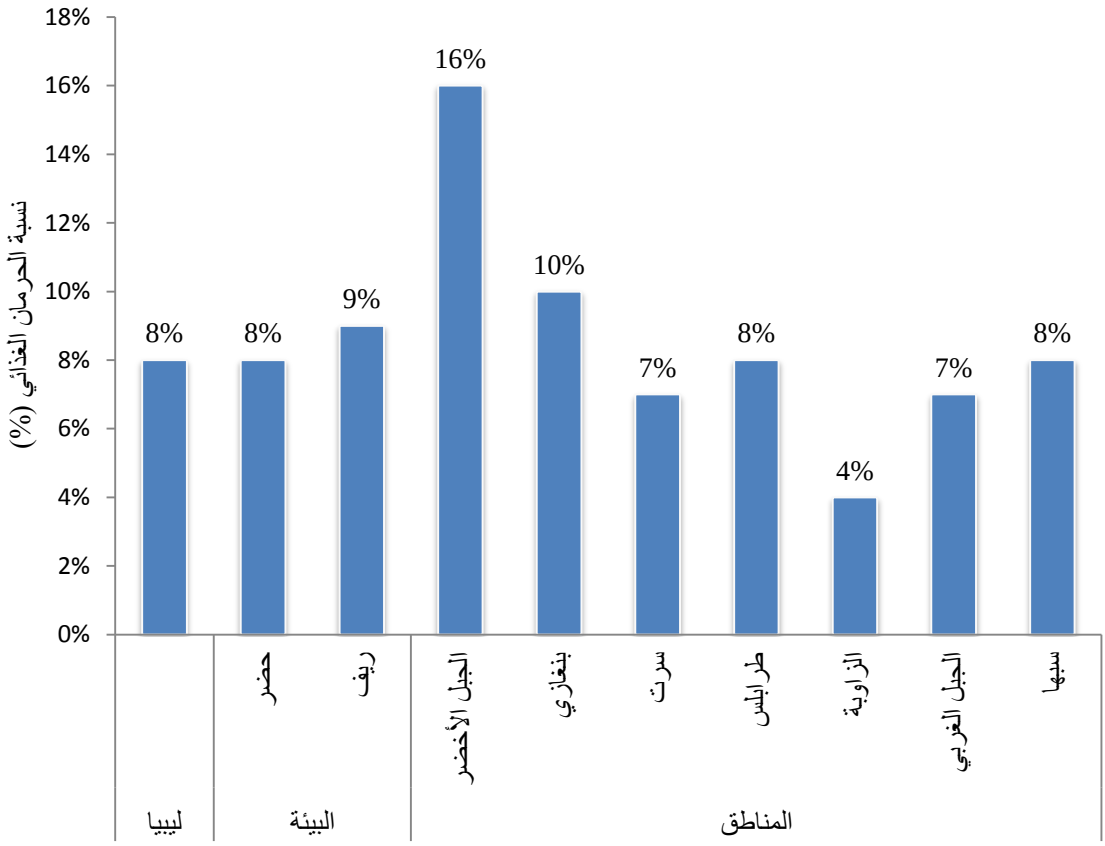

شكل (2) نسبة الحرمان الغذائي وفقا للبيئة (حضر، ريف) وسكان مناطق الدراسة

يتبين من الشكل (2) ان نسبة الحرمان الغذائي في البيئة الريفية (9%) وهي تفوق نسبة الحرمان في البيئة الحضرية بنقطة مئوية واحدة، حيث تتساوي البيئة الحضرية مع المستوى الوطني. بينما نلاحظ أن نسبة الحرمان الغذائي الأكثر على مستوى مناطق الدراسة هي منطقة الجبل الأخضر، وتمثل ضعف المستوى الوطني بنسبة (16%)، وتليها منطقة بنغازي بنسبة (10%)، وقد يكون السبب في ذلك هو اللامساواة في الحصول على ذلك الغذاء.

وتتساوي نسبة الحرمان الغذائي في منطقة طرابلس وسبها مع المستوى الوطني، ونلاحظ أيضا انخفاض هذه النسبة في مناطق سرت والجبل الغربي الي (7%)، بينما تنخفض أكثر في منطقة الزاوية بنسبة (4%)، وقد يعزى ذلك للمساواة في توزيع الحصول على الغذاء في هذه المنطقة.

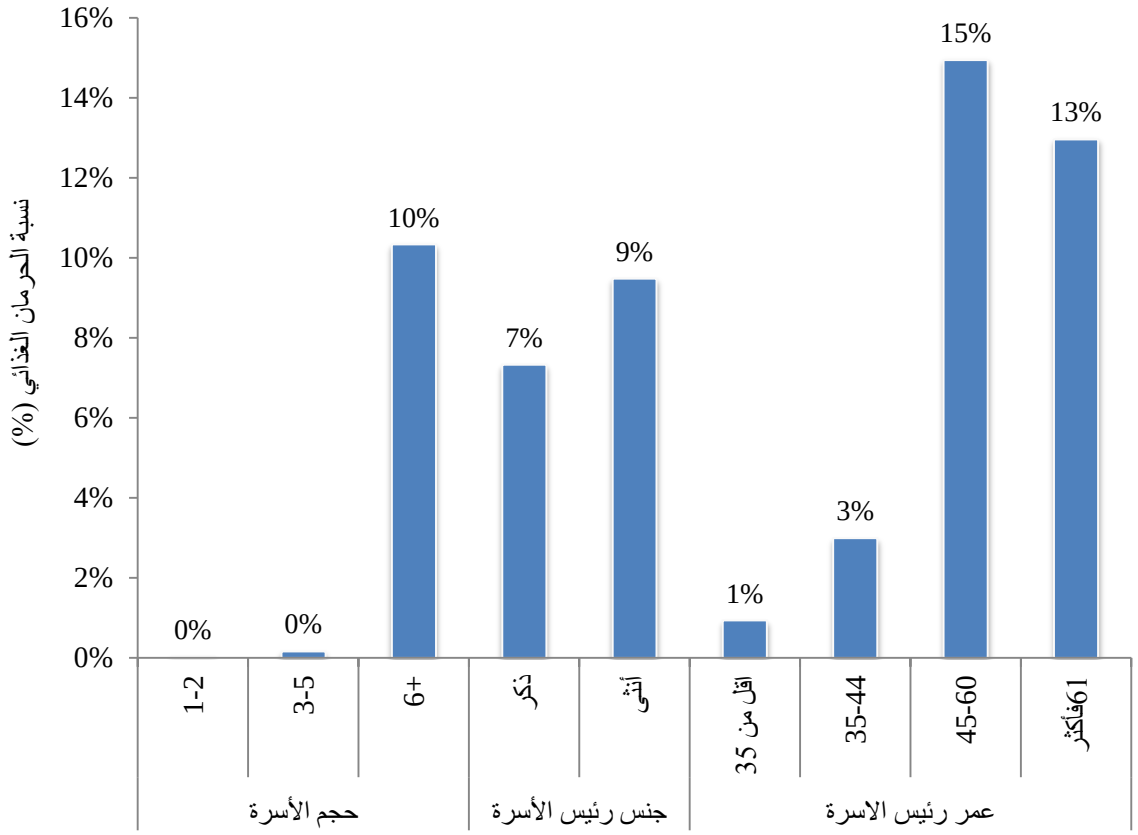

الشكل (3) نسبة الحرمان الغذائي وفقا لحجم الاسرة وجنس وعمر رئيسها

يوضح الشكل (3) نسبة الحرمان الغذائي وفقا لحجم الأسرة وجنس رئيس الأسرة وعمره، حيث إن نسبة الحرمان الغذائي لحجم الأسرة تزداد بتزايد حجمها، فالأسر التي يساوى أو يزيد أفرادها عن (6) أفراد تصل نسبة الحرمان الغذائي فيها إلى (10%) وهو ما يفوق المستوى الوطني للحرمان الغذائي بنسبة (2%). ونلاحظ أيضا أن نسبة الحرمان الغذائي حينما يكون رب الأسرة أنثى (9%) وهو ما يفوق المستوى الوطني للحرمان الغذائي بنسبة (1%)، في حين أن هذه النسبة تنخفض في حالة رب الأسرة ذكر بنسبة (7%)، مما يعني أن نسبة الحرمان لأرباب الأسر من الإناث أكثر من أرباب الأسر من الذكور. لذا ينبغي بذل الجهود لإجراء تحليلات لنقص التغذية القائم على نوع الجنس.

وفيما يتعلق بالنسبة للحرمان الغذائي وفقا لعمر رب الاسرة نلاحظ أن نسبة الحرمان تزداد بشكل لافت في الأسر التي يكون عمر أربابها يفوق سـ(44)ـنة حيث سجلت أعلى نسبة للحرمان الغذائي في الأسر التي يكون فيها عمر رئيس الأسرة يتراوح بين سـ(45-60)ـنة بنسبة (15%)، أما الذين تفوق أعمارهم عن سـ(61)ـنة فقد بلغت نسبة الحرمان الغذائي (13%) وهي جميعها معدلات عالية مقارنة بنسبة المستوى الوطني للحرمان الغذائي.

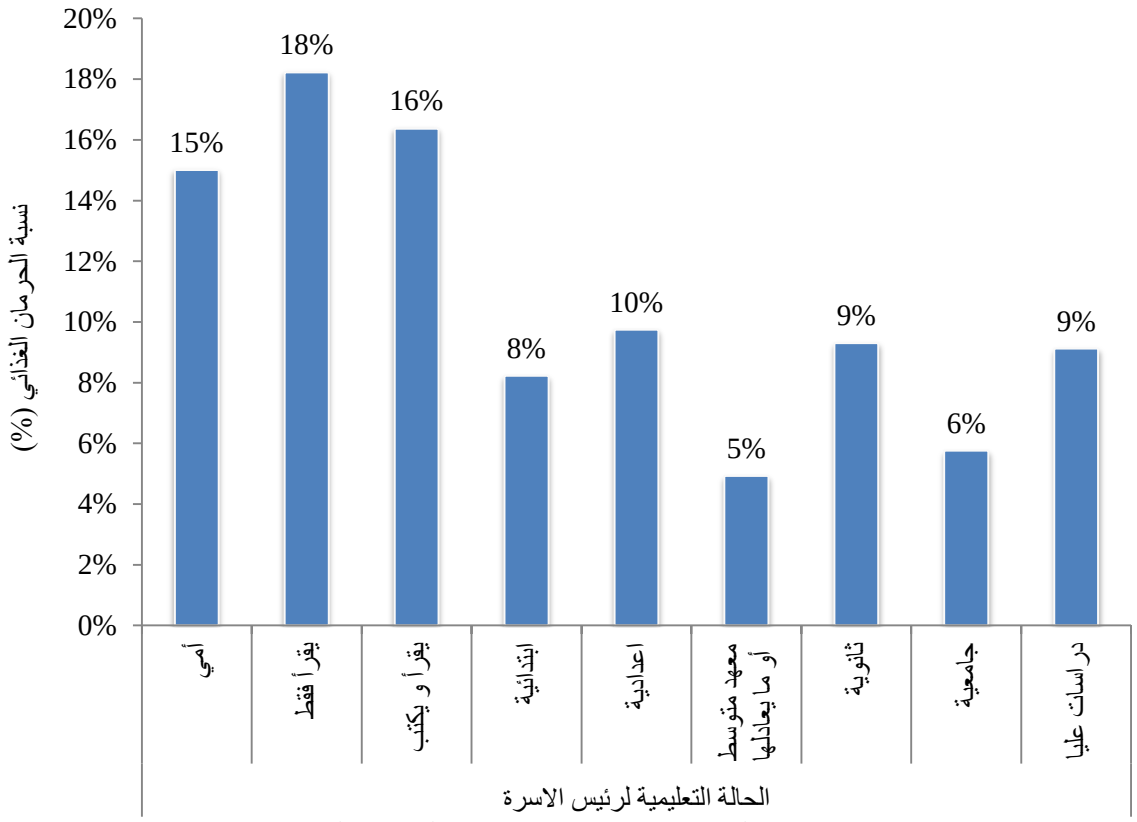

الشكل (4) نسبة الحرمان الغذائي وفقا للحالة التعلمية لرئيس الاسرة

الشكل (4) يوضح نسبة الحرمان الغذائي وفقا للمستوى التعليمي لرب الأسرة، ويمكن القول إن نسبة الحرمان الغذائي تتزايد بشكل ملحوظ في المستويات التي يكون رئيس الأسرة فيها أقل من مستوى تعليم الابتدائي، حيث سجلت فئة (يقرأ فقط) أعلى نسبة للحرمان الغذائي بلغت (18%)، ثم فئة (يقرأ ويكتب) بنسبة (16%)، تليها فئة (أمي) بنسبة (15%).

أما باقي نسب الحرمان الغذائي في الفئات الأخرى فقد كانت بين الارتفاع بنسبة حرمان غذائي (10%) لمن يحملون المستوى التعليمي (الإعدادي) والانخفاض في نسبة الحرمان الغذائي لمن يحملون المستوى التعليمي (الابتدائي) والذي يتساوى مع المستوي الوطني للحرمان الغذائي (8%). في حين تنخفض نسبة من يحملون مستوى تعليمي (معهد متوسط او ما يعادله) إلى أقل نسبة حرمان غذائي (5%) بين أرباب الأسر، يليه المستوى التعليمي (الجامعي) بنسبة حرمان غذائي (6%). ثم ترتفع نسبة الحرمان الغذائي في المستوى التعليمي (دراسات عليا) والمستوى التعليمي (الثانوي) فتصل (9%) وهو أعلى من المستوى الوطني للحرمان الغذائي بنسبة (1%). ورغم أنه لا يوجد اتجاه عام في عموم مستويات التأهيل العلمي لأرباب

الأسر، ثمة فوارق واضحة تصل الي أكثر من الضعف في الحرمان الغذائي بين الفئات الثلاثة الأولي ومن يحملون التأهيل العلمي.

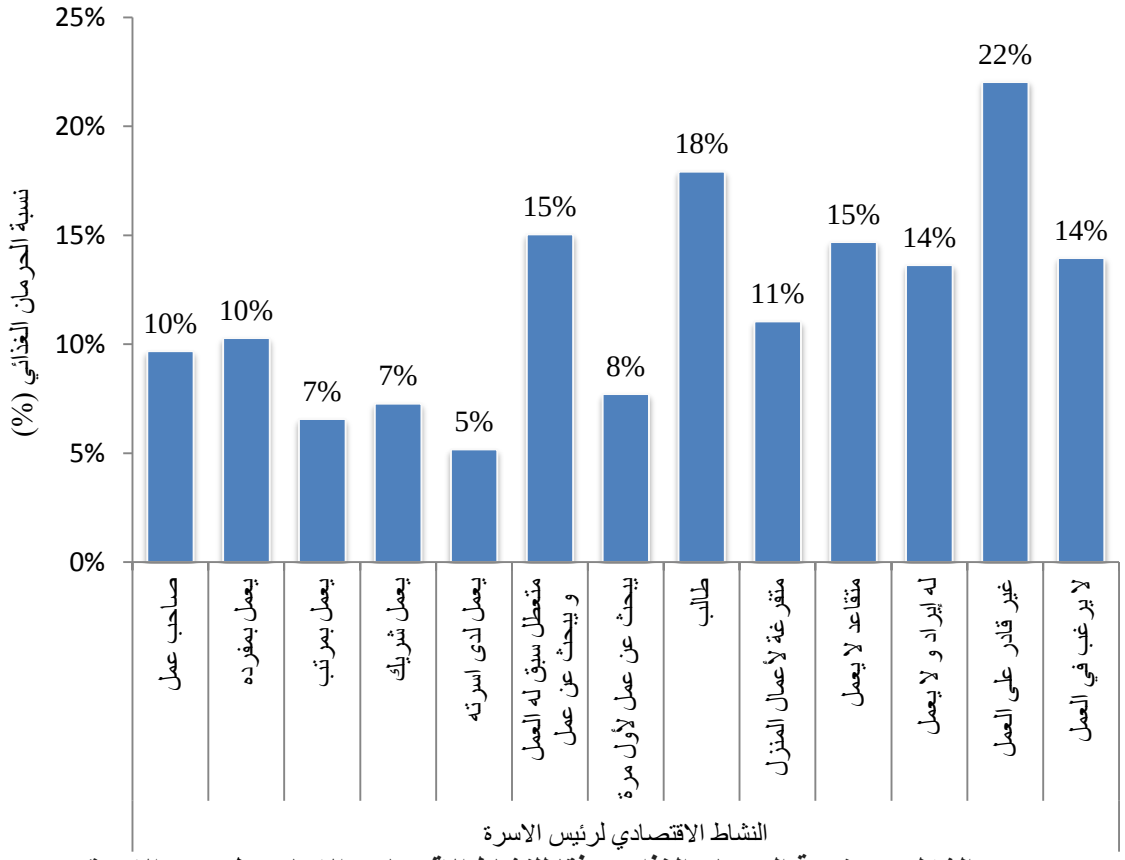

الشكل (5) نسبة الحرمان الغذائي وفقا للنشاط الاقتصادي الاساسي لرئيس الاسرة

يتضح من الشكل (5) أن نسبة الحرمان الغذائي للفئة الشائعة طبقا للنشاط الاقتصادي لرئيس الأسرة هي فئة غير قادر على العمل حيث بلغت (22%)، يلي هذه الفئة الطلبة بنسبة حرمان غذائي (18%)، ثم فئة متقاعد لا يعمل وفئة متعطل سبق له العمل ويبحث عن عمل بنسبة (15%)، ثم نسبة حرمان غذائي (14%) لفئتين له إيراد ولا يعمل ولا يرغب في العمل. وتنخفض نسبة الحرمان الغذائي بشكل ملحوظ في الفئة المتفرغة لأعمال المنزل إلى نسبة (11%)، وتتساوي نسبة الحرمان الغذائي في فئة صاحب عمل و يعمل بمفرده بنسبة (10%). ثم تنخفض أيضا نسبة الحرمان الغذائي في فئة أرباب الأسر الذين يبحثون عن عمل لأول مرة بحيث تصل إلى المستوي الوطني (8%)، أما من يعملون براتب وكشركاء مع آخرين او مع أسرهم فتنخفض إلى تحت المستوي الوطني للحرمان الغذائي بنسبة (1%). أما أقل الفئات في النشاط الاقتصادي لرئيس الاسرة فكانت فئة يعمل لدى أسرته بنسبة حرمان غذائي (5%).

وهذه النسب بشكل عام تتفاوت ارتفاعا وانخفاضا عن المستوى الوطني للحرمان الغذائي، وهذه النتيجة تؤكد على اللامساواة في الحصول على الغذاء الكافي لسد الاحتياجات الاسرية للسلع الغذائية.

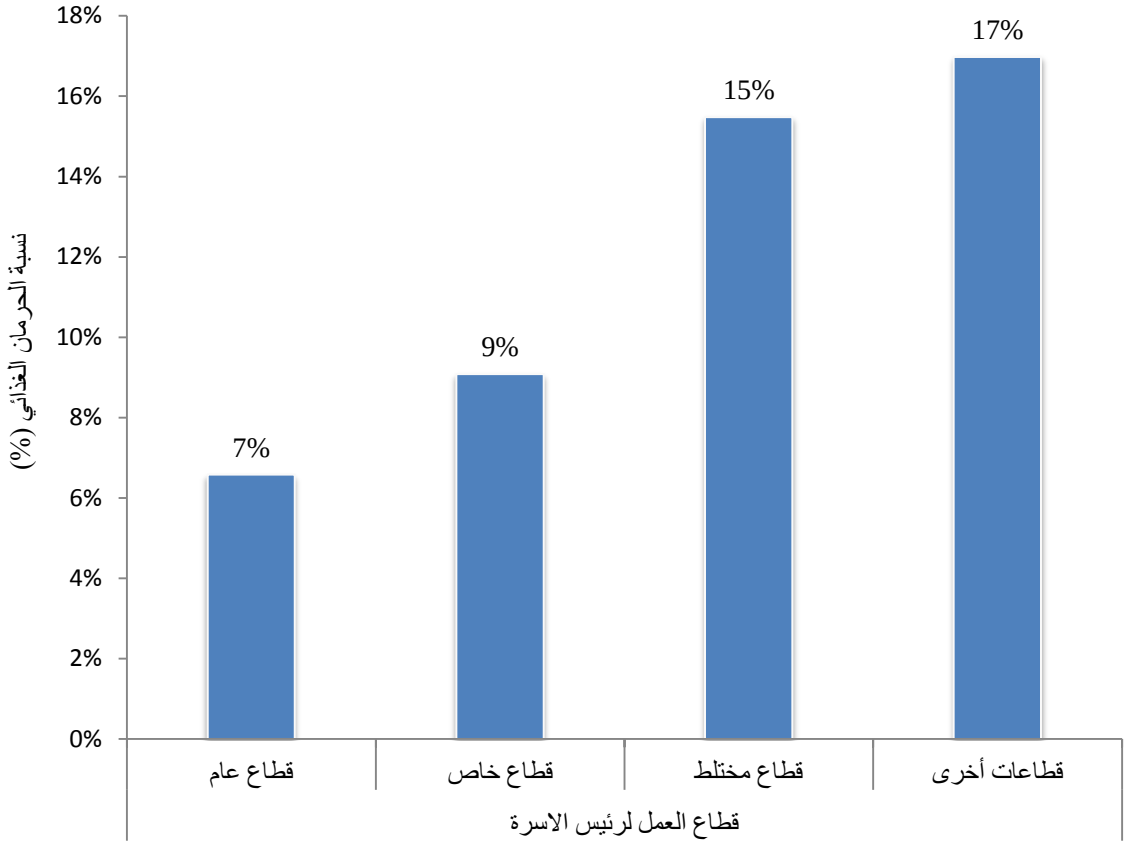

الشكل (6) نسبة الحرمان الغذائي وفقا لطبيعة قطاع العمل لرب الاسرة

يتضح من الشكل (6) نسبة الحرمان الغذائي لأرباب الأسر حسب قطاعات الأعمال، حيث يمكن القول بإن أعلى نسبة حرمان غذائي هي قطاعات أخرى بنسبة (17%)، يليها قطاع مختلط بنسبة حرمان غذائي (15%)، ثم القطاع الخاص بنسبة حرمان غذائي (9%) وهي أعلى من المستوي الوطني بنسبة (1%)، في حين كانت نسبة الحرمان الغذائي في القطاع العام (7%) وهي أدنى من المستوي الوطني للحرمان. مما يعني ان القطاع العام ما يزال هو أكثر القطاعات أمنا لأرباب الأسر حيث انخفضت فيه نسبة الحرمان الغذائي إلى حوالي (1%) دون المستوي الوطني للحرمان الغذائي.

ثانيا: معدل استهلاك الطاقة الغذائية في ليبيا

التغيرات التي تحدث في مؤشر استهلاك الطاقة الغذائية تساعد الحكومات والمنظمات الدولية في صياغة السياسات وتنفيذ الإجراءات نحو تحسين توفر الأغذية وحصول السكان عليها، والحد من الآثار

السلبية المترتبة على اللامساواة في الدخل المخصص للحصول على الغذاء والتأقلم مع وجهات احتياجات الأغذية التي يولدها أثر السياسات السكانية.

وتبين الاشكال التالية معدل استهلاك الطاقة الغذائية على حسب الدخل والمناطق والانفاق اليومي على الغذاء.

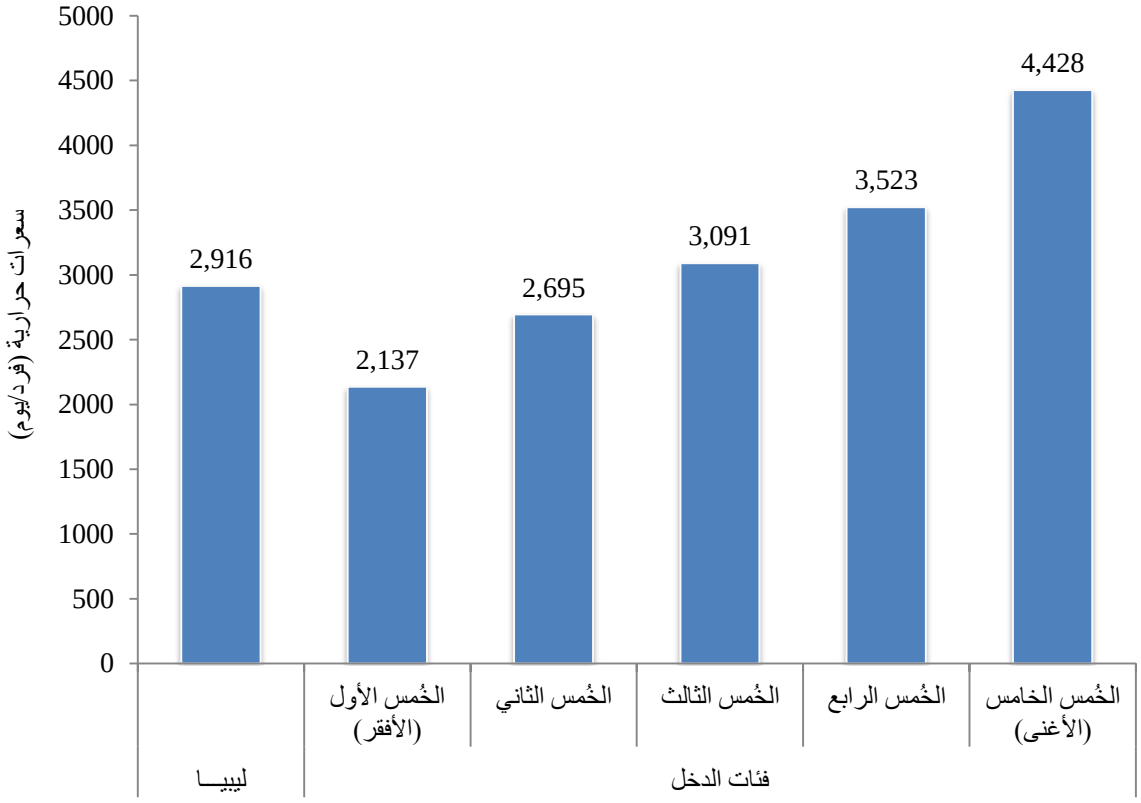

الشكل (7) متوسط استهلاك الطاقة الغذائية في ليبيا وفقا لفئات الدخل

وفقا للشكل (7) يقدر معدل استهلاك الطاقة الغذائية في ليبيا بـ(2,916) سعرة حرارية للفرد يومياً وهو أعلى من المعدل العالمي (2,868)[*] سعرة حرارية/فرد/ يومياً، ويقع المستوى الليبي (8%) في فئة مستوي نقص تغذية منخفض. وينخفض هذا المعدل لـ(2,137) سعرة حرارية في الخُمس الأول أو الأفقر من المجتمع الليبي وهي تحت المعدل العالمي. ويلاحظ ايضاً تزايد استهلاك الطاقة الغذائية (السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد يومياً) مع تزايد مستويات الدخل في المجتمع الليبي من الخُمس الأول (الأفقر) حتى الخُمس الخامس (الأغنى). وتشير النتائج إلى أن نسبة اللامساواة في استهلاك الطاقة الغذائية نتيجة التفاوت

[*] المعدل العالمي لتوافر الطاقة الغذائية لعام 2008 وفق تقديرات منظمة الاغذية و الزراعة http://faostat.fao.org

في الدخول المرتفعة، ويظهر ذلك جليا في متوسط استهلاك السعرات الحرارية لأفراد الخُمس الأغنى ضعف ما يستهلكه أفراد الخُمس الأفقر تقريبا.

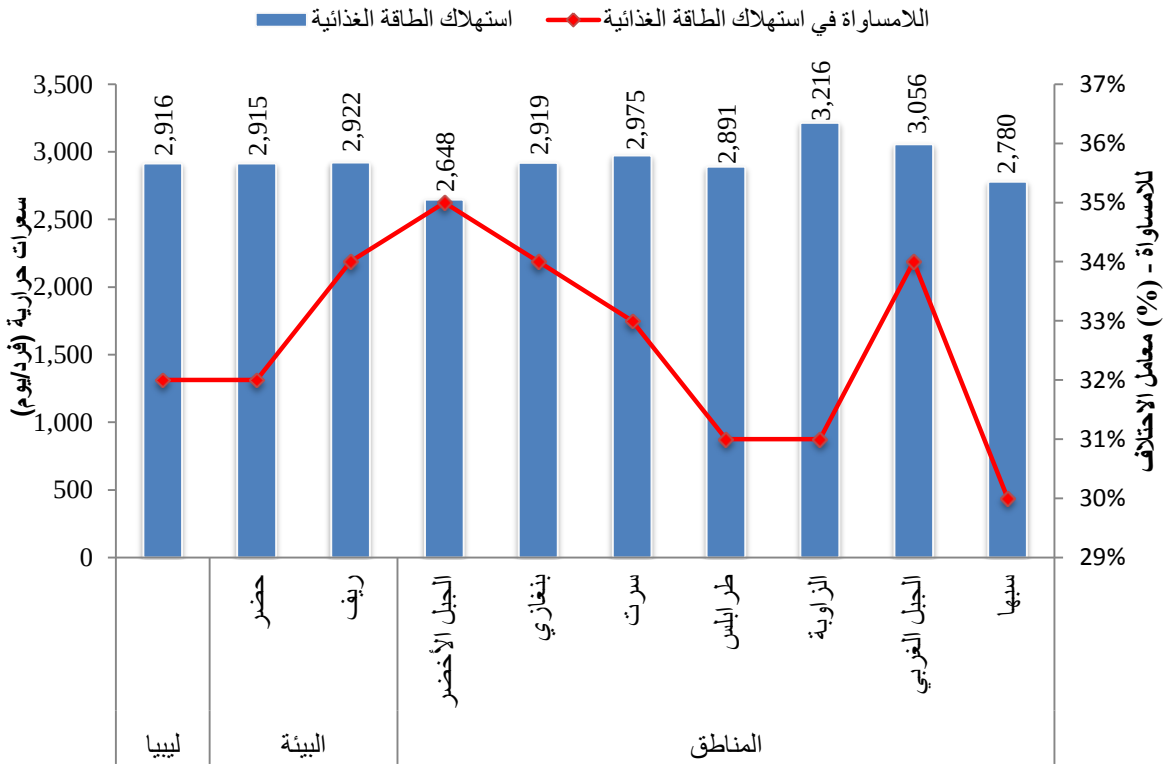

الشكل (8) معدل استهلاك الطاقة الغذائية نتيجة لتغير اللامساواة (معامل الاختلاف%) وفقا للبيئة والمناطق

إن معدلات استهلاك الريف والحضر للطاقة الغذائية تكاد تكون متساوية مع المستوى الوطني ولكن هناك تباين واضح في معامل الاختلاف في اللامساواة في استهلاك الطاقة الغذائية بين الريف والحضر، مما يدل على أن مستويات الدخول في الريف أكثر تباينا مقارنة مع الحضر والمستوي الوطني العام، حيث لا تزال العديد من الأسر في المناطق الريفية تعاني من النقص وعدم القدرة على الحصول على الغذاء الكافي بنسبة معامل اختلاف (34%).

كما نلاحظ أيضاً أن معدلات الاستهلاك تزداد في الزاوية والجبل الغربي لتصل (3,216) و(3,056) سعرة حرارية/فرد/ يومياً، بنسبة معامل اختلاف (31%) و(34%) على التوالي مقارنة بالمناطق الأخرى التي تتفاوت جميعها وتكاد تتساوي مع المعدل الوطني العام لاستهلاك الطاقة الغذائية. وإذا ما نظرنا إلى معامل الاختلاف في اللامساواة في استهلاك الطاقة الغذائية، نجد التباين واضحا حيث يكون معدل استهلاك الطاقة الغذائية عاليا في مناطق الجبل الاخضر وبنغازي والجبل الغربي ويقل تدريجيا في المناطق الاخرى.

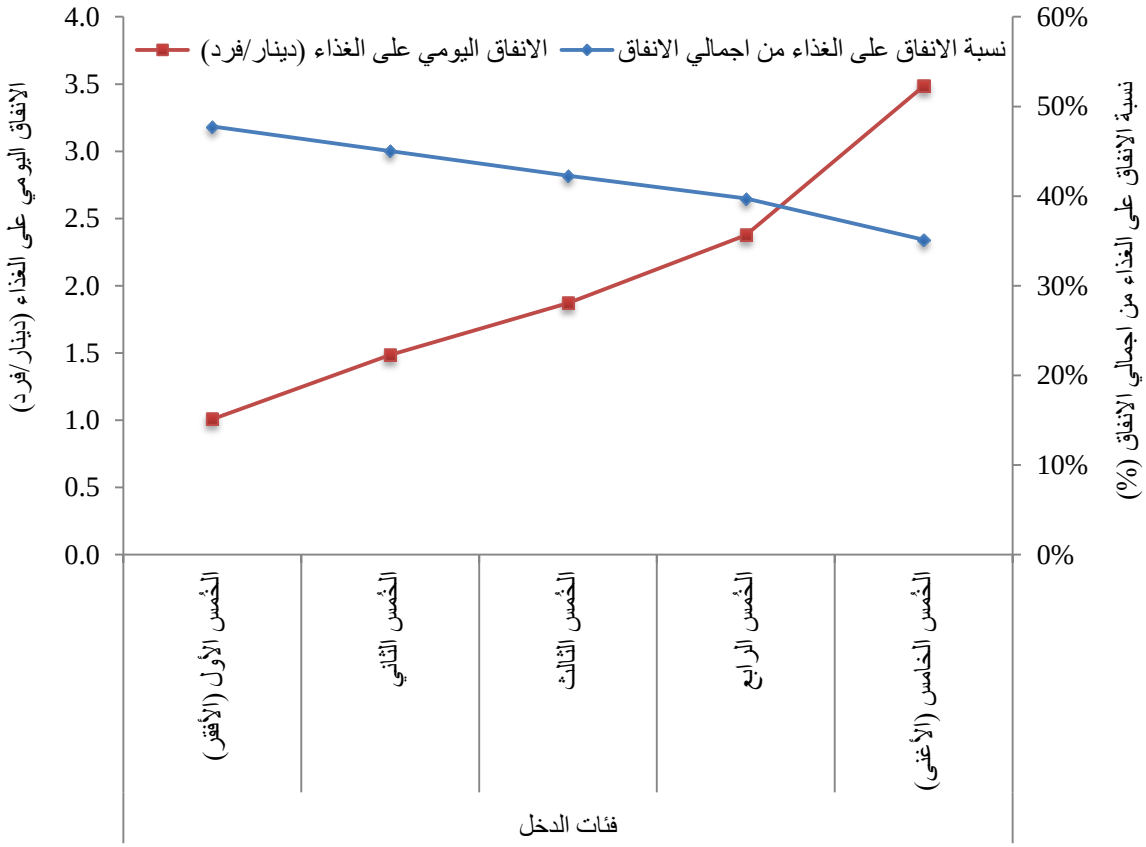

الشكل (9) الانفاق اليومي على الغذاء (دينار/الفرد) ونسبة الانفاق على الغذاء من اجمالي الانفاق

يلاحظ من الشكل (9) أن متوسط الإنفاق اليومي على الغذاء بين الخُمس الأغنى يمثل ما يقارب (2.5) أضعاف متوسط الإنفاق اليومي على الغذاء لدى أفراد الخُمس الأفقر، وتقدر كُلفة (1000) سعرة حرارية في المعدل العام بـ 0.61 دينار ليبي، وعليه فإن معدل انفاق الفرد اليومي على الغذاء هو 1.77 دينار ليبي، حيث تنفق أسرة مكونة من(6) أفراد 319 دينار شهريا على الغذاء مما يمثل (41٪) من مجموع الانفاق الاستهلاكي للأسرة. أما لأفراد الخُمس الأقل دخلاً، فتقدر تكلفة (1000) سعرة حرارية في المعدل بـ(0.47) دينار ليبي ومتوسط الإنفاق للفرد على الغذاء هو دينار ليبي واحد يومياً. وبما أن متوسط حجم الأسرة لدى هذه الفئة هو(9.4) فرد للأسرة، فإن معدل انفاق الاسرة الشهري على الغذاء (282.0) دينار ليبي والذي يمثل (47.8٪) من مجموع الانفاق الاستهلاكي الشهري للأسرة. في المقابل فإن معدل كلفة (1000) سعرة حرارية لأفراد فئة الدخل الأعلى هو (0.79) دينار ليبي ومتوسط الإنفاق اليومي على الغذاء هو (3.5) دينار ليبي للفرد الواحد، ومتوسط حجم الأسرة في هذه الفئة هو (3.3) فرد للأسرة، ويقدر معدل

انفاق الاسرة الشهري على الغذاء (346.5) دينار ليبي ، وهو ما يمثل (35.1٪) من مجموع الانفاق الاستهلاكي الشهري للأسرة.

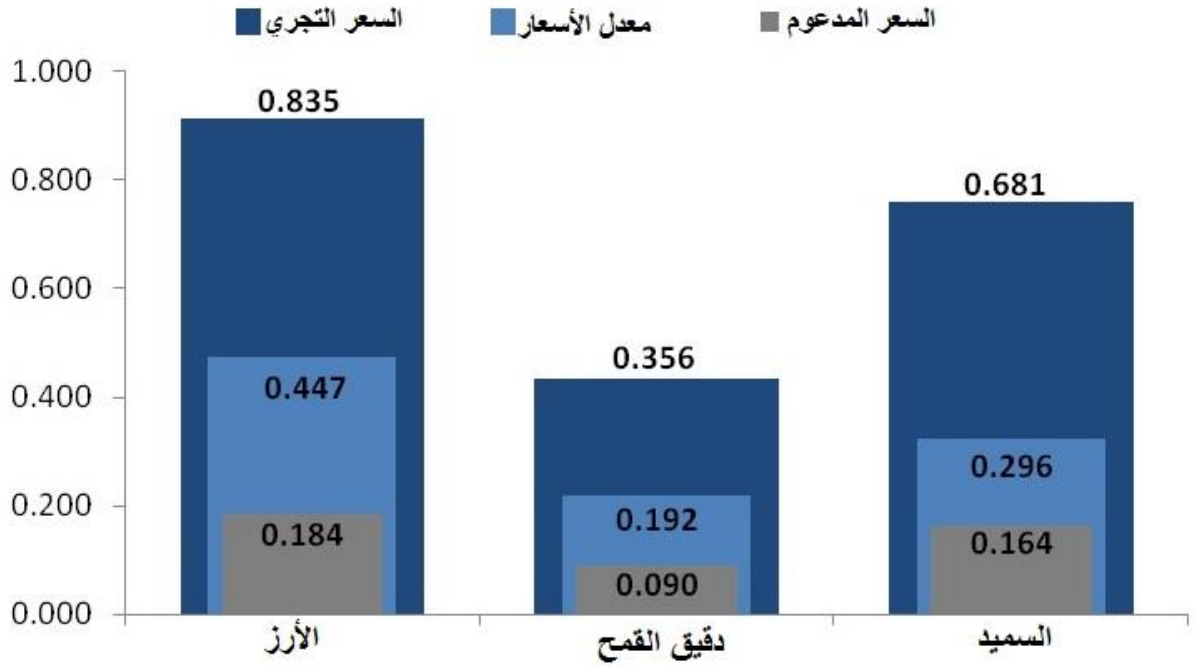

شكل (10.أ) اسعار السلع الغذائية المدعومة وغير المدعومة المناظرة لها في السوق الليبي

يوضح الشكل (10.أ) أسعار السلع الغذائية المدعومة وغير المدعومة في السوق الليبي لـ(الأرز، الدقيق القمح، السميد)، حيث إن متوسط سعر كيلوغرام واحد من مادة الأرز المدعوم هو (0.184) دينار ليبي في حين أن متوسط سعر كيلوغرام واحد من مادة الأرز غير المدعوم هو (0.835) دينار ليبي أي ما يقارب بنسبة (78%) أضعاف متوسط السعر المدعوم، وكذلك متوسط سعر كيلوغرام واحد من دقيق القمح بالسعر المدعوم يساوي (0.090) دينار ليبي وأن متوسط سعر دقيق القمح غير المدعوم هو (0.365) دينار ليبي أي بزيادة نسبية (75%) أضعاف متوسط السعر المدعوم. اما في حالة مادة السميد فإن متوسط سعر كيلوغرام واحد المدعوم هو (0.160) دينار ليبي ومتوسط سعر كيلوغرام واحد من نفس المادة غير المدعوم هو (0.681) دينار ليبي، أي ما يقرب من نسبة (76%) أضعاف متوسط السعر المدعوم. فنلاحظ الفارق والتفاوت بين اسعار السلع المدعومة واسعار السوق.

كما يوضح الشكل (10.ب) أسعار السلع الغذائية المدعومة وغير المدعومة في السوق الليبي لـ(الزيت النباتي، السكر، الشاي)، حيث إن متوسط سعر كيلوغرام واحد من مادة الزيت النباتي ومادة السكر المدعوم هي (2.075) و (0.848) دينار ليبي على التوالي، في حين أن متوسط سعر كيلوغرام واحد من مادة الزيت

النباتي ومادة السكر غير المدعوم هي (2.489) و(0.953) دينار ليبي على التوالي، أي بزيادة نسبية (17%) و(11%) من متوسط السعر المدعوم. أما في حالة مادة الشاي فإن متوسط سعر كيلوغرام واحد المدعوم هو (3.201) دينار ليبي ومتوسط سعر كيلوغرام الواحد من نفس المادة غير المدعوم هو (5.380) دينار ليبي، أي بزيادة نسبية قدرها (45%) وهي تفوق متوسط السعر المدعوم.

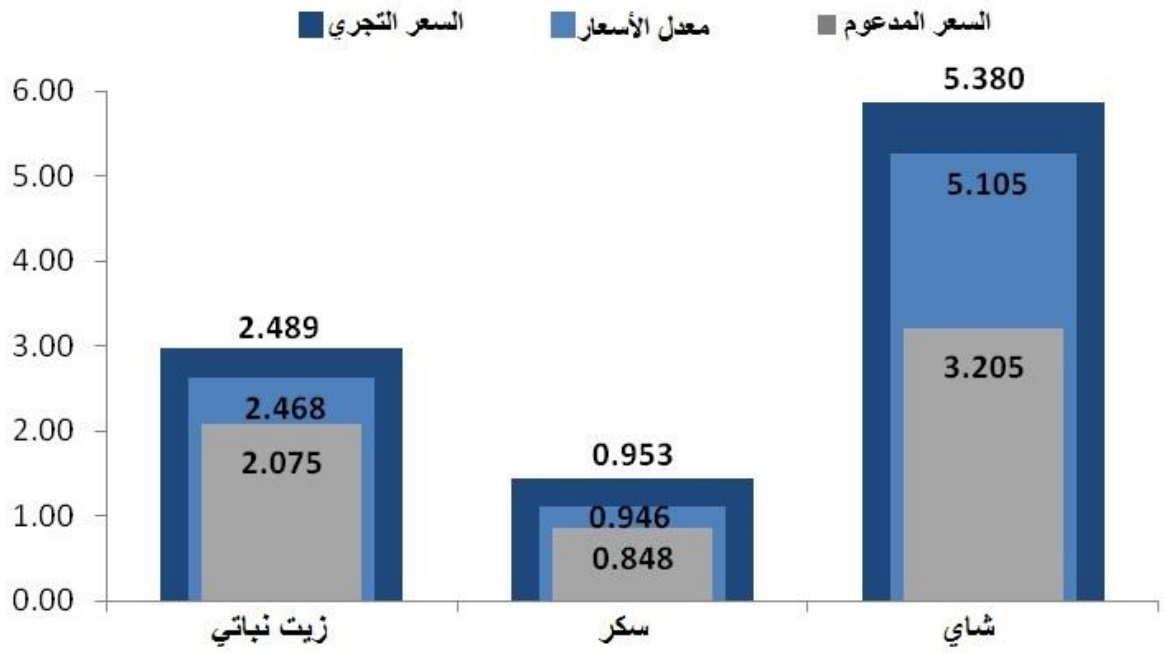

شكل (10.ب) اسعار السلع الغذائية المدعومة وغير المدعومة المناظرة لها في السوق الليبي

ولمواجهة الارتفاع في أسعار السلع الغذائية في السوق الليبي، اتخذت ليبيا العديد من الإجراءات اشتملت على الدعم المباشر للمستهلكين، وتخفيض الضرائب والرسوم على استيراد المواد الغذائية الرئيسية وفرض أو زيادة الضرائب والرسوم على تصدير السلع الغذائية الرئيسية أو حظر تصديرها.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، على الرغم من عدم وجود أية قيود على شراء كمية الخبز المدعوم، حيث يتم تحديد سعر الرغيف من الخبز الذي يزن (200)غراما بـ(0.05) دينار ليبي (أي 50 درهم)، تشير النتائج إلى أن متوسط السعر المدعوم فعلياً للحصول على الخبز المدعوم هو بالضبط (0.05) دينار ليبي، مما يدل على التزام المخابز على الأقل ببيع الرغيف بالسعر المحدد. ويتمثل ذلك في استقرار الغذاء والقدرة على الحصول عليه دون التعرض للتقلبات أو الأزمات، وذلك وفق ما يتبع من السياسات والبرامج والتدابير ذات العلاقة.

ويمكن القول في ظل انعدام سياسات الترشيد لدى الاسر الليبية وفي ظل انعدام برامج التوعية في ترشيد الاستهلاك في الخبز نجد الباب مفتوح على مصراعيه في استهلاك كميات كبيرة من الخبز لغير الاستهلاك البشري.

تظهر نتائج التحليل وجود تباين كبير في استهلاك السلع الغذائية المدعومة حسب المادة، ففي المتوسط يشكل الأرز المدعوم (59.6٪) من إجمالي الأرز المستهلك . أما دقيق القمح المدعوم فيمثل (61.7٪) من إجمالي دقيق القمح المستهلك والسميد المدعوم يمثل (74.4٪) من اجمالي السميد المستهلك. في المقابل، تنخفض هذه النسبة إلى (5.2٪)، (6.2٪) و(12.6٪) لمادة الزيت النباتي والسكر والشاي على التوالي. يقارن الجدول (2) السلة الغذائية النظرية للمواد المدعومة مع الاستهلاك الفعلي خلال عام 2008. وقد ينجم الفرق بين السلة الغذائية والاستهلاك الفعلي عن أسباب متعددة مثل فشل في سلسلة التزويد وطنيا أو إقليميا، أو نتيجة أفضليات وأذواق المستهلكين. وهناك حاجة إلى مزيد من التحليل لتحديد الأسباب المحتملة للتباين.

جدول (2) استهلاك السلع الغذائية المدعومة للفرد بالشهر وفقا لنوعية السلعة

المادة	السلة الغذائية النظرية	الكمية المستهلكة فعلياً	نسبة** ‡
أرز	2.5 كغم	1.3 كغم	- 48%
دقيق القمح	2.0 كغم	1.75 كغم	- 13%
سميد	1.0كغم	0.82 كغم	- 18%
زيت نباتي	1.5 لتر	0.06 لتر	- 96%
سكر	2.0 كغم	0.08 كغم	- 96%
شاي	200غرام	25.6 غرام	- 87%
معكرونة	1.5كغم	--	--
معجون طماطم	800غرام	--	--

بمقارنة الأسعار غير المدعومة لدقيق القمح والزيوت النباتية في الأسواق المحلية مع أسعار الواردات المناظرة التي تم تقديرها بواسطة برنامج الغذاء العالمي يتبين أن الأسعار التوازنية في الأسواق المحلية - بعد تطبيق برنامج اصلاح الدعم - يتوقع أن ترتفع ارتفاعا ملحوظا عن الاسعار الحالية.

** النسبة = $\frac{\text{النظرية الغذائية السلة} - \text{فعليا المستهلكة الكمية}}{\text{النظرية الغذائية السلة}} \times 100$

و بلغت تكلِفة الكيلوجرام الواحد من دقيق القمح في الاسواق المحلية خلال النصف الاول من العام 2013 حوالي (0.59) دينار بينما يقدر برنامج الغذاء العالمي سعر الواردات من دقيق القمح بحوالي (0.95) دينار ليبي للكيلوجرام بزيادة قدرها (61%)عن الأسعار الحالية، كما هو مبين في الشكل (11).

وبالطريقة نفسها تصل تكلفة الكيلوجرام الواحد من الزيت النباتي في الأسواق المحلية إلى (1.79) دينار ليبي، بينما يقدر برنامج الغذاء العالمي تكلفة الوحدة من الواردات من السلعة المماثلة (الزيت النباتي) بحوالي (2.51) دينار للكيلوجرام بزيادة قدرها (40%)عن الأسعار الحالية.

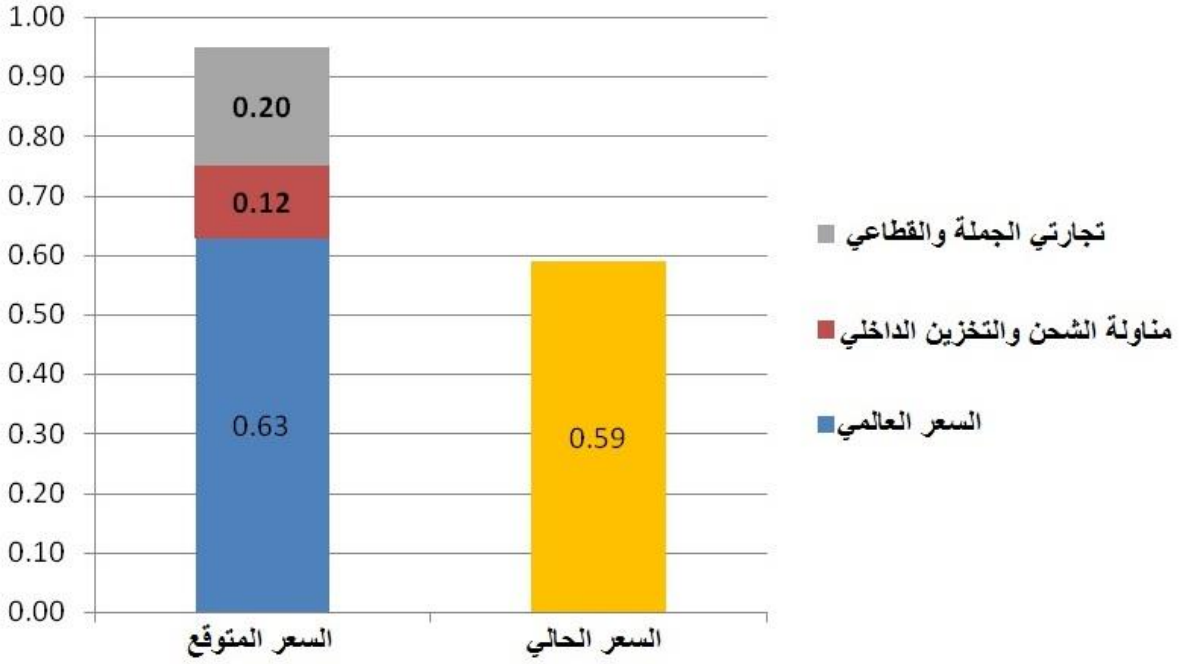

شكل (11) الفروق بين الاسعار الجارية والمتوقعة لدقيق القمح بعد اصلاح الدعم

ثالثا: مقترحات لرفع الدعم وأثرها على نسبة الحرمان الغذائي

ويوضح جدول (3) بعض الخيارات* المتعلقة بإصلاح الدعم الغذائي وذلك باستخدام عدد من السيناريوهات وفيما يلي تفصيل مقارن لهذه السيناريوهات ونتائجها المحتملة:

* ان السيناريوهات المختارة لا تمثل كافة السيناريوهات الممكنة لإصلاح نظام الدعم الحالي وانما تمثل نماذج لمناهج مختلفة في التعامل مع آثار رفع الدعم، والتي من شانها يمكن ان تبني عليها قرارات تساعد متخذ القرار على الاثار المتوقعة على الامن الغذائي للأسر الليبية.

جدول (3) سيناريوهات رفع الدعم عن المواد الغذائية

السيناريو	الية المعالجة
السيناريو1	إزالة الدعم الغذائي السلعي بدون أي تحويلات نقدية تعويضية، على افتراض أن السلع الغذائية المدعومة سيتم شراؤها بنفس سعر السوق المحلي.
السيناريو2	إزالة الدعم الغذائي السلعي بدون تحويلات نقدية تعويضية، وعلى افتراض أن أسعار المواد الغذائية للسلع المدعومة في السوق المحلي ترتفع بنسبة (60%) مع التوقع المتزايد لارتفاع الأسعار.
السيناريو3	إزالة الدعم الغذائي السلعي والاستعاضة عنه بدعم نقدي لكل الليبيين أي ما يعادل 400 دينار ليبي للفرد في السنة، وعلى افتراض أن السلع الغذائية المدعومة سيتم شراؤها بنفس سعر السوق المحلي.
السيناريو4	إزالة الدعم الغذائي السلعي باستثناء دعم الخبز مع التعويض النقدي للفئة التي تمثل 20% الأفقر من المجتمع بما يعادل 400 دينار ليبي للفرد في السنة، وعلى افتراض أن السلع الغذائية المدعومة سيتم شراؤها بنفس سعر السوق المحلي.

وتشير التحليلات الإحصائية بعد عملية المحاكاة (اختبار السيناريوهات) لنسبة الحرمان الغذائي إلى أن رفع الدعم عن السلع الغذائية بشكل كامل ومفاجئ قد يؤدي لارتفاع نسبة الحرمان الغذائي من (8%) إلى (21%) على المستوى الوطني كما هو موضح في شكل (12) أي ما يقارب على أكثر من الضعفين. وعلى هذا الافتراض فإن أسعار المواد الغذائية في السوق الليبي تبقى على حالها دون أن ترتفع أثناء أو بعد عملية رفع الدعم (استقرار الاسعار).

ويتضح من الشكل (12) أيضاً أن نسبة الحرمان الغذائي وفقا لمستوي الدخل والمتدرج على سلم الخُمس الاول (الأفقر) الي الخُمس الخامس (الأكثر غني)، أنه من المتوقع ارتفاع فئات المجتمع الليبي الذين تقع دخولهم في الخُمس الاول (الأفقر) بنسبة (27%) الي (66%) وهي تشكل أكثر من ثلاثة اضعاف نسبة الحرمان على المستوى الوطني، ومن الملاحظ أيضا أن نسبة الحرمان الغذائي لخُمس الثاني سوف ترتفع الي (12%) من أصل (3%)، تقل نسبياً وتكاد تنعدم كلما اتجهنا نحو الخُمس الخامس(الأغنى). وعليه يمكن

القول إن نسبة الحرمان الغذائي سترتفع نتيجة تطبيق السيناريو الأول، في ظل استقرار الاسعار في السوق المحلي.

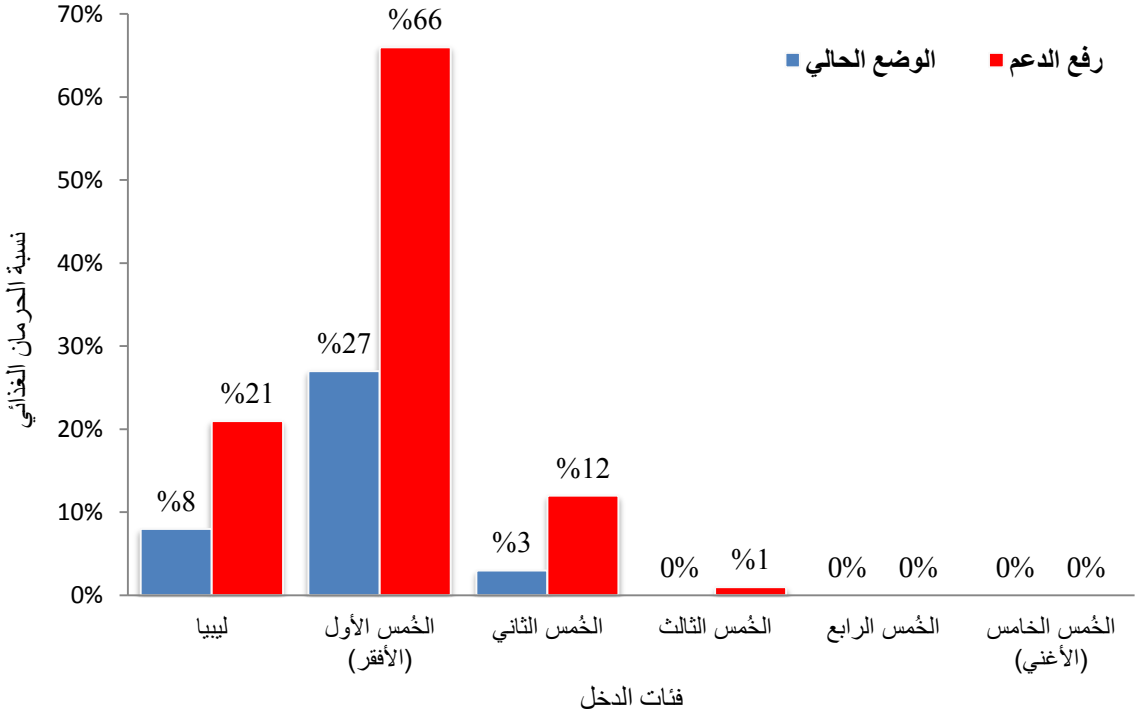

شكل (12) أثار رفع الدعم السلعي بشكل كامل في ظل استقرار الأسعار- السيناريو1

يوضح شكل (13) أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الاسواق نتيجة رفع الدعم بتطبيق السيناريو الثاني، وبالرغم من الحاجة للقيام بتحليل إضافي لتحديد نسبة ارتفاع الاسعار نتيجة رفع الدعم بهذا الاسلوب، تشير النتائج إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية للسلع المدعومة بنسبة (60%) في السوق قد يكثف من الأثر السلبي لرفع الدعم، وقد ترتفع نسبة الحرمان الغذائي الي (26٪) بدلاً من (8%) على الصعيد الوطني. ويلخُص الشكل أيضاً الأثر المتوقع على نسبة الحرمان حسب فئات الدخل وفقا لتطبيق السيناريو الثاني.

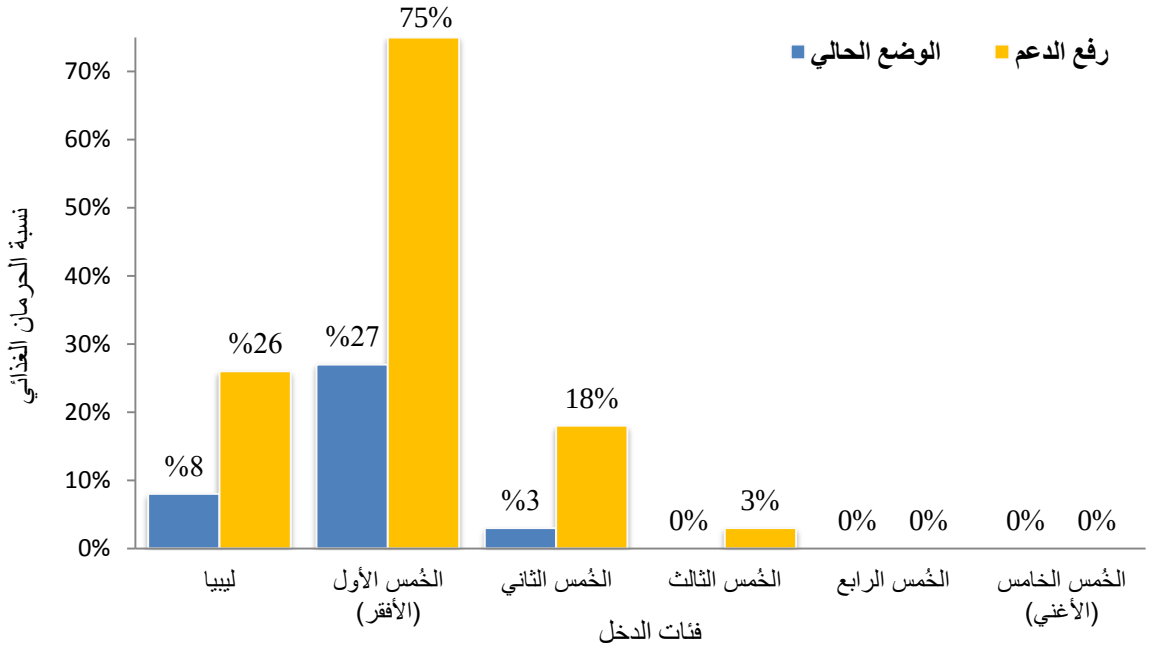

شكل (13) أثار رفع الدعم السلعي بشكل كامل مع ارتفاع السلع المدعومة بنسبة (60%) - السيناريو2

ويتضح من الشكل (14) ان التحول إلى الدعم النقدي لكل الليبيين بدلا من الدعم السلعي سيخفف من الاثار السلبية لرفع الدعم عن الغذاء حيث تتراجع نسبة الحرمان الغذائي إلى (10%) بدلاً من (26%) في السيناريو الثاني على المستوى الوطني للحرمان، وكذلك نسبة الحرمان الغذائي للخُمس الأول (الأفقر) من (75%) السيناريو الثاني الي (31%) بتطبيق السيناريو الثالث وبكلفة 2.5 مليار دينار.

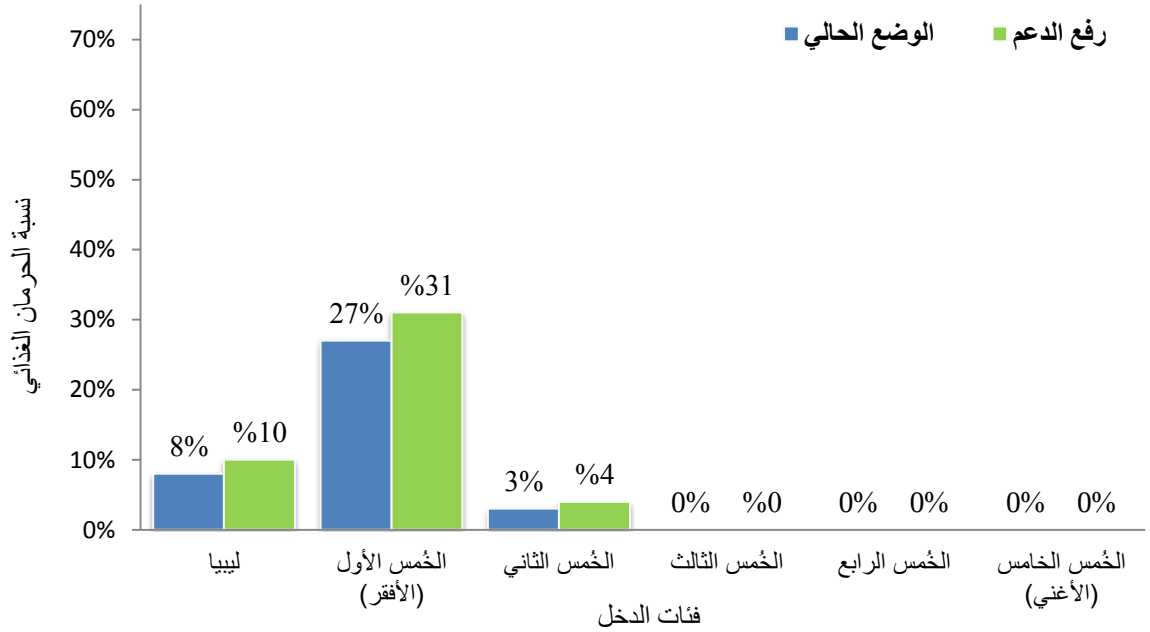

شكل (14) أثار استبدال الدعم السلعي بدعم نقدي موجه لجميع الليبيين - السيناريو3

بعد اختبار السيناريو الرابع عن طريق عملية المحاكاة يمكن ملاحظة تأثير إزالة جميع أنواع الدعم باستثناء الخبز مع توفير الدعم النقدي بواقع (150) دينار ليبي للفرد سنوياً لأفراد الخُمس الأول (الأفقر)، قد يؤدي إلى تراجع أكبر في نسبة الحرمان الغذائي إلى (8%) على المستوى الوطني (أي مساويا للنسبة الحرمان الغذائي قبل إزالة الدعم) وبكلفة (1.05) مليار دينار سنوياً، وأن خيار الإبقاء على دعم الخبز والدعم النقدي يقتصر على الفقراء (20%) من المجتمع ويعطي نتائج مماثلة للأمن الغذائي في أقل من نصف تكلفة الخطة الحالية من إجمالي إزالة الدعم والدعم النقدي .

ويوضح الشكل (15) تأثير إزالة جميع أنواع الدعم باستثناء الخبز مع توفير الدعم النقدي بواقع (150) دينار ليبي للفرد سنوياً لأفراد الخُمس الأول (الأفقر)، ونلاحظ تساوي الحرمان الغذائي بعد رفع الدعم مع الحرمان الغذائي قبل إزالة الدعم (8%). كما نلاحظ أيضاً انخفاض الخُمس الأول (الأفقر) بعد الرفع الي (19%) عن قبل (27%) نتيجة تطبيق السيناريو الرابع، أما الخُمس الثاني فيتأثر بشكل غير ملحوظ نتيجة عملية الإصلاح بنسبة (2%) عن الحرمان الغذائي قبل الرفع الدعم، في حين أن أغنى 60% لن تتأثر نتيجة لعملية الإصلاح.

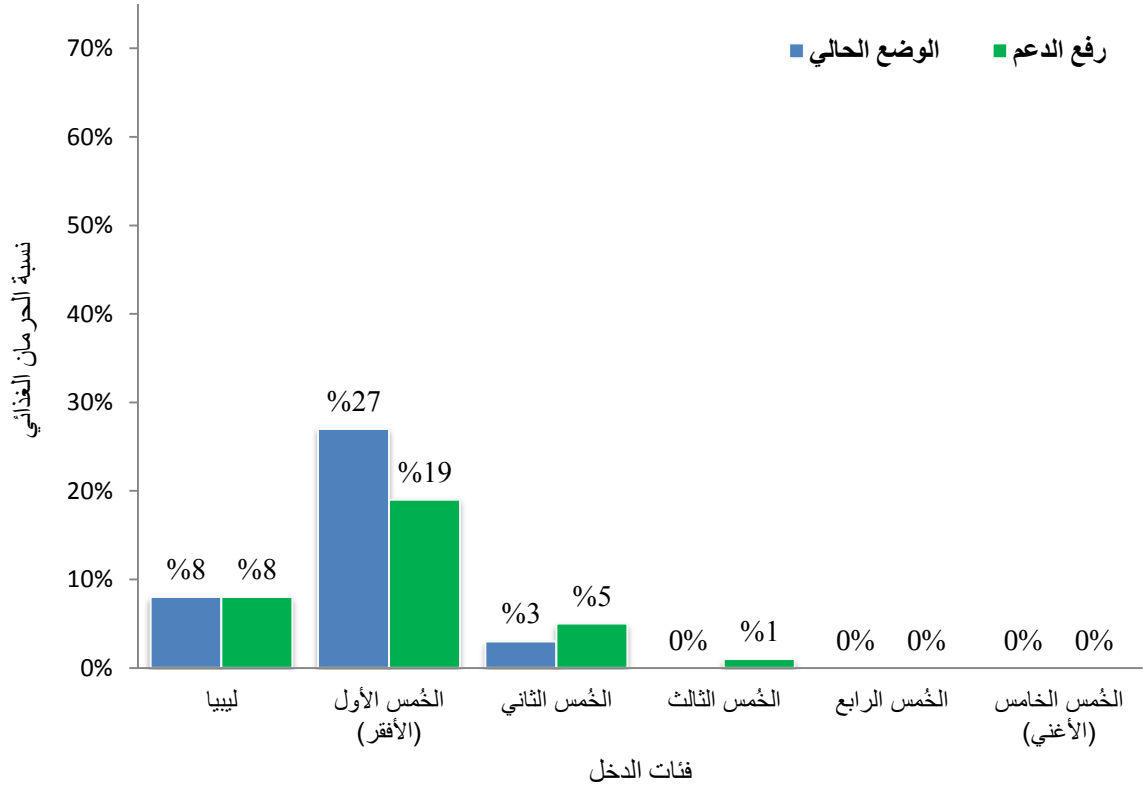

شكل (15) أثار إزالة الدعم باستثناء الخبز مع توفير الدعم النقدي موجه لأفقر السكان– السيناريو4

رابعا: استنتاجات وتوصيات

أن نسبة الحرمان الغذائي في ليبيا تعتبر أقل من نسبة الحرمان الغذائي مقارنة بالدول النامية والتي بلغت حوالي (15%) في المتوسط خلال الفترة (2006- 2008)، حيث كانت نسبة الحرمان الغذائي على المستوى الوطني الليبي تمثل (8%). و يتطلب خفض نسبة الحرمان الغذائي سياسات تنموية مدروسة ومصممة بشكل جيد وشاملة بمضمونها والشروع في تطبيق برامج تنفيذية للإصلاحات الاقتصادية و المالية و البنيوية بما يضمن تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية بين مكونات المجتمع وخاصةً الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة.

إذ تبين من خلال النتائج أن هناك بعض الفئات التي تحتاج إلى مزيد من الرعاية مثل الأدنى دخلاً في المجتمع، وبعض المناطق مثل منطقة الجبل الأخضر أو الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن (6) افراد، أو التي يبلغ عمر رئيسها (45 سنة فما فوق)، وكذلك الأسر التي يكون رئيسها امرأة أو من ذوى المستويات المتدنية في التعليم، أو من العاطلين عن العمل أو غير القادرين على العمل.

وتشير التحليلات الإحصائية المتعلقة بالسيناريوهات المحتملة لرفع الدعم السلعي أن أثر رفع الدعم عن المواد الغذائية سيكون أكثر ضرراً للفئة الأفقر(20%) أو الخُمس الادنى دخلاً من السكان، وأما الخُمس الثاني يتأثر بنسبة (2%) ارتفاعا عن الحرمان الغذائي قبل رفع الدعم، في حين أن باقي الاخماس والتي تمثل (60%) لن تتأثر نتيجة لعملية الإصلاح.

و تبين نتائج تحليل أثر استعاضة الدعم السلعي بالدعم النقدي كما نص عليها السيناريو الثالث فان التحول إلى الدعم النقدي لكل الليبيين بدلا من الدعم السلعي سيَحِد بشكل كبير من الاثار السلبية، و لكن تبقى مشكلة نسبة الحرمان الغذائي أعلى مما كانت عليه قبل رفع الدعم نتيجةً لارتفاع اسعار بعض المواد الغذائية في الاسواق المحلية. و بالرغم من ارتفاع نسبة الحرمان الغذائي المتوقع نتيجة استعاضة الدعم السلعي بالدعم النقدي لا يمكن تجاهل الاثار الايجابية الاخرى - و غير المقاسة في هذا التحليل مثل الحد من الظواهر السلبية كتهريب السلع إلى الخارج، وزيادة حجم الاقتصاد الموازي، و الفساد المالي و الإداري الناشئ عن تعدد الحلقات الوسيطة في سلسلة تزويد المواد المدعومة.

و توضح نتائج التحليل أثر استعاضة الدعم السلعي بالدعم النقدي لفئة الدخول المحدودة مع استمرار دعم الخبز كما هي في السيناريو الرابع حيث يعد هذا السيناريو هو الأفضل من الناحية الاقتصادية، وعليه فان تطبيق هذا السيناريو يعطي أقل تكلفة من نصف تكلفة السيناريو الثالث، اضافة الي ذلك فان نسبة الحرمان تبقي كما هي عليه قبل رفع الدعم، ولكن يصعب تطبيق هذا السيناريو في ظل صعوبة تحديد

وتصنيف فئة الدخول المحدودة، فضلاً عن هشاشة وحساسية الاوضاع السياسية و الاجتماعية التي فرضتها المرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد.

و قد يكون من الحكمة وبشكل مؤقت اتخاذ السيناريو الثالث في ظل الظروف الحالية إلى ان تتوفر الظروف الملائمة لتطبيق السيناريو الرابع وهي استراتيجية تعمل على الانتقال من النهج الأيسر تطبيقاً نحو النهج الأنجع اقتصادياً ضمن إطار زمني مبني على المعطيات السياسية و الاجتماعية و الذي يضمن الأمن الغذائي لكافة أفراد المجتمع الليبي.